

إلى تلميع صورتها الدولية على الرغم من سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان. لكن محاكمة جماعية سرية تعقد حاليا في أبو ظبي المزدهرة قوضت حملة الغسل الأخضر و"القوة الناعمة"، وكشفت عن جانب مظلم من الإمارة حيث لا تزال سيادة القانون تتعرض للهجوم، تعقد جلسات الاستماع سرا، وليس لديها تمثيل قانوني كاف"، وقال سيد "يجب أن يصدر الحكم في يونيو لكنه غير مؤكد"، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، أعرب فيها عن قلقه بشأن التهم الجديدة الموجهة إلى 84 من أصل 133 متهما اتهموا في عام 2011 بالمطالبة بإصلاحات ديمقراطية. وأعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء "المخالفات المزعومة في المحاكمة الأخيرة" في محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي، بما في ذلك عدم وجود ضمانات للمحاكمة العادلة واستخدام التعذيب لانتزاع اعترافات قسرية. "إنه مثال فظيع على إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب ضد المجتمع المدني وقمع الفضاء المدني"، قال شاول في نقاش في نادي الصحافة السويسري في جنيف في مارس. هذه المحاكمة الجماعية الجائرة مهزلة، ومزاعم التعذيب والانتهاكات الجسيمة للمحاكمة العادلة تكشف سيادة القانون الجوفاء في الإمارات العربية المتحدة والافتقار التام إلى العدالة". قالت الحكومة: "تنفي الإمارات بكل احترام الادعاءات والاستنتاجات السابقة لأوانها الواردة في البلاغ المشترك"، مضيفة: "القضاء في الإمارات مستقل ومحمي من أي شكل من أشكال التدخل من قبل قوى أخرى." "وتعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بحقوق المحاكمة العادلة لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية وتحميها". وقال مصدر في الأمم المتحدة إن الرسالة الإماراتية، التي فشلت في معالجة أي حالات فردية أبرزتها رسالة الأمم المتحدة، قضية الإمارات العربية المتحدة في تحديثه العالمي الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في أوائل مارس/آذار. "وفي الإمارات العربية المتحدة، تجري محاكمة جماعية أخرى استنادا إلى تشريعات مكافحة الإرهاب التي تتعارض مع قانون حقوق الإنسان. وكان العديد منهم على وشك الانتهاء من عقوبتهم أو احتجزوا تعسفيا بعد انتهاء مدة عقوبتهم"، الذي يضم أعضائه الحاليين الإمارات العربية المتحدة. وقال ترك: "ما زلت أشعر بالقلق إزاء الأنماط الأوسع لقمع المعارضة والفضاء المدني في البلاد، وأحث الحكومة على مراجعة القوانين المحلية بما يتماشى مع التوصيات الدولية لحقوق الإنسان". أحمد النعيمي هو أخصائي تربوي أدين غيابيا بالسجن لمدة 15 عاما في عام 2013 كجزء من المجموعة الأصلية من المتهمين. محتجزا بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014. وقد أعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. "أن احتجاز خالد غير قانوني في العام الماضي. وبعضهم منذ أكثر من عامين حتى الآن